

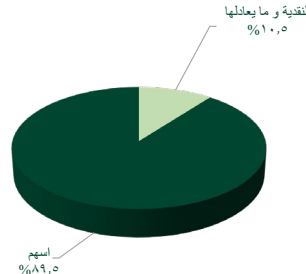
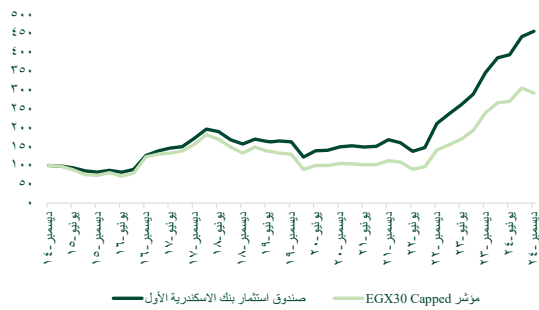
محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢٤	٣.٣%
٢٠٢٤	٣١.٧%
٢٠٢٣	٦٤.١%
٢٠٢٢	٢٥.٣%
منذ 5 سنوات	١٨٠.٦%
منذ التأسيس	٣٧٠.٣%

الأداء

توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي  
الربع الرابع ٢٠٢٤

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية  
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري في كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو 10 وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب 50,000 وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ح.م	١٠٢٣.١٣ ح.م
الجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٤.٠٠ ح.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥.٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الإلكتروني	<a href="http://www.alexbank.com/En">http://www.alexbank.com/En</a>

تحليل السوق

السوق الأمريكي

ارتفع السوق الأمريكي ب ٢٣.٣% خلال ٢٠٢٤ محققا ارتفاعا للعام الثاني على التوالي ومحققا عائد إجمالي مقدر ب ٦٤.٤% من فاع السوق الذي تحقق في أكتوبر ٢٠٢٢. ورغم الارتفاع إلا أن السوق بدأ في التراجع خلال نهاية ٢٠٢٤ فبعد أن وصل مؤشر S&P500 إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦٠٩٠ نقطة أنخفض السوق ب ٣.٤% لينقل العام عند ٥٨٨٢ نقطة. تعتقد أن ارتفاع السوق يعود إلى صلابه أداء الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع أن ينمو رغم قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة ب ٥.٢٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى يوليو ٢٠٢٣ للحد من التضخم. هذا ونجحت سياسة البنك الفيدرالي حيث انخفض معدل التضخم من ٩.١% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٣.٠% في المتوسط خلال ٢٠٢٤ ورغم ذلك لم يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. وقد أدى الانخفاض في التضخم البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة ب ١.٠% ليبدأ سياسة توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد على مواصلة النمو مع ملاحظة نسب التضخم. وبناء عليه النظرة المستقبلية ل ٢٠٢٥ عتب انتخاب الرئيس ترامب تظل غير واضحة حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى في ظل تحوف المستثمرين من تقادم الحرب التجارية بين أمريكا والصين بالإضافة إلى التوتر السياسي العالمي في روسيا والشرق الأوسط. من الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة أعطت إشارات متضاربة عن التضخم. فمن جانب تنوي الإدارة في فرض جمارك جديدة مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة غير مرحبة بالمهاجرين مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمالة وقد يزيد من نسب التضخم. ولكن على الجانب الأخر تنوي الإدارة زيادة إنتاج الولايات المتحدة من المنتجات البترولية من أجل خفض أسعار الطاقة ورفع الاقتصاد للتو من خلا زيادة الإنتاجية وهما عاملان قد يخففون نسب التضخم. وبناء عليه يتوقع المستثمرون إبقاء بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند المستويات الحالية خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ في ظل عدم وضوح الرؤية بخصوص تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الاقتصاد الأمريكي وبناء على نتائج هذه السياسات قد يخفض البنك الفيدرالي الفائدة ب ٥.٠% إضافية خلال ما تبقى من ٢٠٢٥ أو يقوم بتثبيت أسعار الفائدة إذا ما ظل مستوى التضخم عند ٣% و هو أعلى من الهدف المعلن من قبل البنك الفيدرالي بالسعي لهبوط مستوى التضخم إلى ٢%.

الأسواق الناشئة

ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ب ٥.١% بالدولار الأمريكي خلال ٢٠٢٤. وكانت الأسواق الناشئة باندئة العام بصورة أقوى حيث ارتفع المؤشر ب ١٦.٠% خلال العشر شهور الأولى من العام إلا أن مع اقتراب الانتخابات الأمريكية ونجاح الرئيس ترامب تحوف المستثمرين من تقادم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وحدثت موجة من البيع أدت إلى انخفاض مؤشر الأسواق الناشئة ب ٩.٥% خلال الشهرين الأخيرين من العام لتنتهي العام مرتفعة ب ٥.١% فقط. تعتقد أن أداء الأسواق الناشئة في ٢٠٢٥ سيعد على حدة الحرب التجارية بين أمريكا والصين وإن سيحدث صدام قوي بين الطرفين أم ينتهي الأمر بتفويض للوصول إلى صيغة مقبولة. والعمل الآخر الذي سيؤثر على أداء الأسواق الناشئة سيكون استعدادات الحكومة الأمريكية لسخ حزم تحفيزية من أجل زيادة نسب نمو الاقتصاد في ظل ضعف الاستهلاك المحلي. من الجدير بالذكر أن مؤشر MSCI EM يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب ١١.٨ مرة و هو ما يعد أقل ب ٢٢.٤% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ١٥.٢ مرة. وبناء عليه لا نتوقع انخفاض كبير في الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢٥، ولكن لكي يحقق السوق نسب ارتفاع متواصلة يجب حل مشاكل الحرب التجارية بين أمريكا والصين حتى يتوقف الدولار الأمريكي عن الارتفاع مقابل العملات الأخرى ويستطيع البنك الفيدرالي معاودة سياسته التوسعية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري ب ٢.٩ مرة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ وحتى مارس ٢٠٢٤ مدعوما بضعف قيمة الجنيه المصري وقيام المستثمرين المحليين بالبحث عن بدائل للحفاظ على قيمة مدخراتهم. واصل السوق ارتفاعه ب ١٧.٥% منذ نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مدفوعا بقيام المستثمرين بنقل استثماراتهم للشركات التي تصدرت من انخفاض قيمة الجنيه، ولكن أسعارها أصبحت جذابة عقب استقرار أسعار الصرف خاصة في قطاعي الصحة والأغذية والمشروبات. بالإضافة إلى ذلك تم دعم السوق من خلال موجة من الاستحوادات على بعض الشركات ذات الملائة المالية القوية والتي أصبحت تناول على تقييمات منخفضة في ظل ضعف قيمة الجنيه. انخفض السوق المصري في الربع الأخير من ٢٠٢٤ ب ٥.٨% متماشيا مع الانخفاض العام في الأسواق الناشئة في ظل تحوف المستثمرين من تقادم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب ٥.٥% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق ب ١٩.٥% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب ٦.٥ مرة وهو أقل ب ٣٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ٩.٣ مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يتفقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجده معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجده للمستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة ب ١٥ قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢.

تعتقد أن فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستبعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وختاما نعتقد أن التقييمات المنخفضة للحد من الشركات ستبقى من فرص الاستحواد كحافظ رئيسي للعام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحوادات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملائمة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عرض وتتوع السوق.